جـــامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببومدفع

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:

- بن أحمد جميلة.

إشراف الأستاذ:

- طايلب فاتح.

السنة الجامعية: 2019-2020

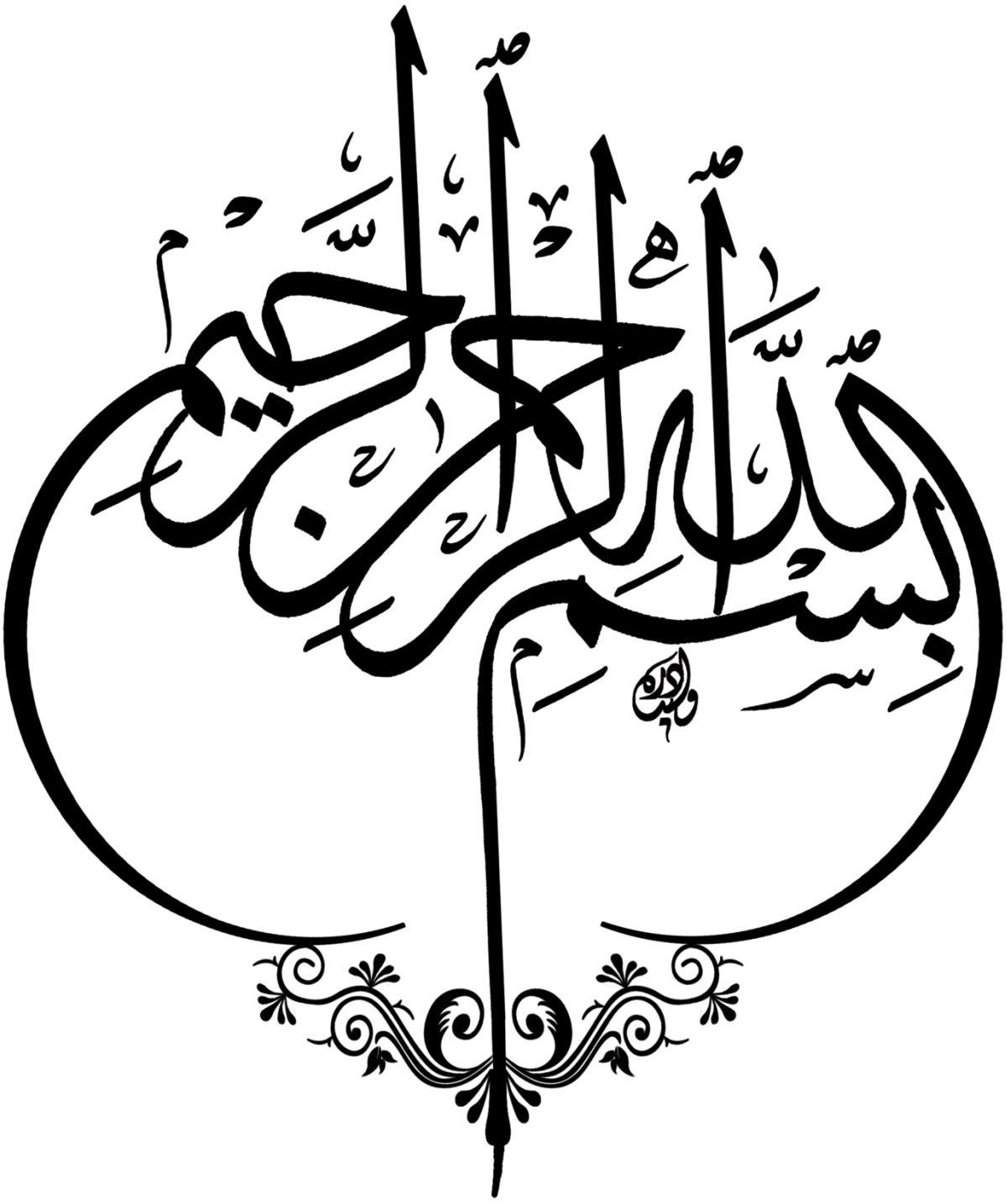
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد والثناء لمن خلقنا وأفاض علينا بنعمه ووقفنا في إتمام هذا البحث

المتواضع رب السموات والأرض .

وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ والمشرف على هذا

العمل الأستاذ «**طيلب فاتح**»

على توجيهاته وكل ما قدمه لنا من نصائح قيمة لإتمام هذه المذكرة

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة

ولو بالكلمة الطيبة والابتسامة المحفزة

قال الرسول صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

إهـــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا النهار إلا بطاعتك،

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك....

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .....

ولا الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..... ونصح الأمة ....إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى معنى الحب و التفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود وكان دعاءها سر نجاحي

و حنانها بلسم جراحي" **أمي خفضها الله وأطال في عمرها**"

"الى والدي أطال الله في عمره "

إلى كل إخوتي و أخواتي وعائلاتهم ومن عمل معي بكد بغية إتمام هدا العمل المتواضع.

الملخص

الملخص:

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات وحتى يتمكن البنك من التحكم في مختلف الوظائف يتطلب وجود تنظيم داخلي محكم وفعال لمختلف العمليات.

وتعتبر المحاسبة البنكية أداة فعالة لضبط مختلف المعاملات في البنوك التجارية لذلك تبرز فعالية المحاسبة البنكية من خلال مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم والتقارير المالية المنجزة في نهاية السنة وفقا للقوانين المنصوص عليها والتي تسمح بالكشف عن الأخطاء المرتكبة، ثم بعد ذلك المصادقة على القوائم والتقارير حتى تستخدم من قبل الأطراف المهتمة، ولذلك يتعين وضع نظام محاسبي بنكي كفئ من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية:المحاسبة البنكية، النظام المحاسبي البنكي، المعالجة المحاسبية.

SUMMARY:

The emergence of banks came as a result of the development of economic relations, and at every stage of this development, the people's need for such institutions increased, and in order for the bank to control the various functions, the existence of a tight and effective internal organization for various operations.

Bank accounting is considered an effective tool for controlling various transactions in commercial banks. Therefore, the effectiveness of bank accounting is highlighted through the outputs of the accounting system represented in the financial statements and reports completed at the end of the year in accordance with the stipulated laws that allow detection of the errors committed, and then approve the lists and reports to be used By interested parties, and therefore an efficient bank accounting system must be developed in order to reach the established goals.

Key words: bank accounting, bank accounting system, accounting treatment.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	ص
.1	**الشكل رقم 1: الطريقة الفرنسية**	17
.2	**الشكل رقم 02: الطريقة الإنجليزية**	18
.3	**الشكل رقم 03: مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة بومدفع 278**	36
.4	**شكل رقم 04: هيكل الحساب الخاص بالزبون**	50

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	ص
.1	**الجدول رقم 01: اليومية**	48
.2	**الجدول رقم 2: Centralisation**	49
.3	**الجدول رقم 3: الميزان**	49

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص	
كلمة شكر	
إهداء	
قائمة الأشكال والجداول	
الفهرس	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: عموميات حول المحاسبة البنكية	
تمهيد.....	05
المبحث الأول: ماهية المحاسبة البنكية.....	06
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة البنكية.....	06
المطلب الثاني: المبادئ والأهداف الأساسية في المحاسبة البنكية.....	07
المطلب الثالث: أدوار ووظائف المحاسبة.....	10
المبحث الثاني: النظام المحاسبي البنكي.....	13
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي.....	13
المطلب الثاني: مقومات النظام المحاسبي البنكي.....	15
المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي البنكي.....	18
المبحث الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.....	20
المطلب الأول: عرض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.....	20
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....	24
خلاصة الفصل.....	26
الفصل الثاني دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بومدفع 278	
تمهيد.....	28
المبحث الأول: عموميات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....	29
المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	29
المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	32

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: وكالة BADRبومدفع 278 وهيكلها التنظيمي.....	34
المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لأقسام البنك.....	37
المطلب الأول: قسم الصندوق.....	37
المطلب الثاني: قسم الودائع –الحسابات الجارية–.....	40
المطلب الثالث: قسم القروض.....	44
المبحث الثالث: العمليات المحاسبية في البنك.....	48
المطلب الأول: التعريف بمصلحة المحاسبة.....	48
المطلب الثاني: مراحل التسجيل المحاسبي.....	48
المطلب الثالث: دراسة لبعض عمليات البنك.....	51
خلاصة.....	53
خاتمة.....	55
قائمة المراجع.....	59

مقدمة

يعد الجهاز المصرفي بأجهزته المختلفة لأي دولة من دول العالم أساسا لمختلف التعاملات من خلال ما يقوم به من تجميع للمدخرات واستثمارها في مختلف المجالات والقيام بأعمال الوساطة المالية.

ونظرا لتزايد المعاملات أصبحت البنوك أحد أهم المؤسسات المصرفية التي تؤثر بشكل مباشر في مختلف القطاعات الحيوية من أجل جلب المدخرات المالية من أصحاب الفائض واستثمار لدى أصحاب العجز مما يعود عليها وعلى أصحابها بالفائدة وبذلك تضمن استمرارية مختلف الأنشطة الاقتصادية الوطنية وحتى العالمية.

إن تعدد المعاملات التي تقوم بها البنوك وعبر حجمها كان لابد لها من وجود نظام يقوم بتسجيل مختلف العمليات فظهرت محاسبة خاصة بالقطاع البنكي لتشمل مختلف العمليات فظهرت محاسبة خاصة بالقطاع البنكي لتشمل مختلف التعاملات التي تقوم بها البنك من قبول للودائع وتقديم القروض وتضمن بذلك درجة عالية من الدقة والواقعية في عرض هذه المعلومات في سجلات محاسبية مرتبة وفق تواريخ حدوثها، لتسهيل اتخاذ مختلف القرارات سواء كانت متعلقة بالجانب المحاسبي أو بالجانب المتعلق بتقييم الأداء والعمل على تحسينه من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، ونجاح المؤسسات البنكية يكون مبنى على نظام محاسبي قوي أساسه الدقة والمصداقية لمواجهة مختلف العقبات التي يمكن أن تفق أمامه.

أولا: إشكالية البحث

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور المحاسبة على مستوى القطاع البنكي؟

وإنطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المحاسبة البنكية؟
- ما هي أهم مبادئ المحاسبة البنكية؟
- ما هي مقومات النظام المحاسبي البنكي؟
- ما هي العمليات المحاسبية في البنك؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- المحاسبة البنكية عبارة عن تقنية لجمع تسجيل وعرض العمليات البنكية.
- أهم مبادئ المحاسبة البنكية، مبدأ الصورة الصادق ومبدأ الحيطة والحذر.
- مقاومات النظام المحاسبي البنكي تعتمد على المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية.
- العمليات المحاسبية البنكية هي المعالجة المحاسبية لقسم الصندوق وقسم الودائع.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة في الاطلاع دور المحاسبة على مستوى القطاع البنكي.
- الإطلاع على كل ما يخص المحاسبة البنكية.
- التعرف على العمل المحاسبي ميدانيا لاكتساب المعلومات والخبرة.
- إثراء المكتبة بهذا النوع من المواضيع.

رابعا: أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في النقاط التالية:

- معرفة كيفية استخدام المحاسبة على مستوى البنوك.
- التعرف على النظام المحاسبي البنكي.
- معرفة كيفية تسجيل على مستوى البنك.

خامسا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في المكانة الهامة التي يحتلها قسم المحاسبة في البنوك والاعتماد عليها بشكل كبير في التعاملات اليومية، نظرا الاقبال العديد من المتعاملين على القطاع البنكي، لما يقدمه من خدمات وإجراءات تحفيزية ساهمت في تطوره.

سادسا: منهجية البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف الدراسة سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والاعتماد على الأسلوب التحليلي لدراسة حالة استعمال المحاسبة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لربط الجانب بالواقع العملي من خلال تحليل مختلف العمليات.

سابعا: أدوات التحليل

لقد تم الاعتماد في جميع المعلومات المستخدمة في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات، وبالتالي فإن معظم المراجع وملتقيات علمية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية محلية ودولية والنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم وتنظم محاسبة البنوك في الجزائر فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب المتوفرة والبحوث الأكاديمية.

ثامنا: تقسيمات البحث

لتدقيق أهداف البحث قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي بحيث يحتوى على فصل على عدد من المباحث وتحديدا في الفصل الأول ومبادئها وكذا النظام المحاسبي البنكي وأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والتنمية الريفية على مستوى وكالة بومدفع 278 حيث سنتطرق إلى عموميات حول هذا البنك وتقديم وكالة بومدفع.

الفصل الأول

عموميات حول المحاسبة البنكية

تمهيد:

يتكون أي جهاز مصرفي لأي دولة على مجموعة من البنوك العاملة في هذ البلد، وتقوم هذه البنوك على مجموعة من التعاملات تتمثل في الإيداع والاقراض وغيرها من التعاملات، وحسن تحكم البنك في موارده المالية يعتمد بالدرجة الأولى على الجهاز المحاسبي الذي يسير عليه.

فالبنوك هي مؤسسات تمارس الوساطة المالية، في مختلف تعاملات تكون عبارة عن أموال فحسن إستخدام هذه الأموال يعتمد على دقة المحاسبية والخبرة للأعوان المحاسبين من أجل ضمان إستمرارية النشاط، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة البنكية، المبحث الثاني: النظام المحاسبي البنكي، أما المبحث الثالث: فيتناول أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة البنكية

تعد المحاسبة البنكية من أهم الركائز الأساسية على مستوى البنوك، حيث يمكن تقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب أساسية.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة البنكية

لقد نشأت المحاسبة وتطورت كبقية العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، حيث تعاقبت عليها الكثير من الحضارات التي ساهمت في تطور وبروز أهميتها، فأصبحت ضرورة حتمية تقتضي على كل مسيرا وباحث على دراية بجوانب هذا العالم، فهذا لما يجسده المبحث الأول المتعلق بالمحابة البنكية.

- تعريف المحاسبة:

لقد وردة عدة تعاريف لتوضيح ما المقصود بمفهوم المحاسبة، سنحاول أن نورد بعض التعاريف التي توضح مفهوم المحاسبة الذي أورده بعض الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة، ثم نتطرق إلى تعريف المحاسبة البنكية بصورة مبسطة.

التعريف الأول:

المحاسبة هي علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج، نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.[1]

التعريف الثاني:

تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين(AICPA)[2]:

"عملية تسجيل وتصنيف تبويب وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي، إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير هذه النتائج وتحليلها".

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 113.

[2] رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 13.

التعريف الثالث:

يعرف الدكتور محمد بوتين المحاسبة كما يلي"

:المحاسبة عبارة عن تقنية من التقنيات الكمية لمعاملة البيانات، بالاعتماد على نظام معلوماتي، والتي يمكن التعبير عنها بالنقود"[1]، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المحاسبة هي نظام للمعلومات تقوم بترجمة الأحداث الإقتصادية إلى معلومات مفيدة تساعد أطراف عدة في عملية اتخاذ القرار.

الفرع الثالث: تعريف المحاسبة البنكية

ومما سبق نعرف المحاسبة البنكية على أنها تقنية لجمع تسجيل وعرض العمليات اليومية في دفاتر، بغرض تفسير محتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج من أجل تسهيل عملية فهمها لاسيما أعوان البنك والمستخدمين، فمن خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية.

المطلب الثاني: المبادئ والأهداف الأساسية في المحاسبة البنكية

الفرع الأول: مبادئ المحاسبة البنكية

إن القاعدة القانونية للنظام البنكي هي الأساس في مباشرة الأنشطة المالية المختلفة على اعتبار أن البنك التجاري يقوم بأنشطة تجارية فهو خاضع للنظام التجاري وذلك من خلال القيام بتجميع المدخرات واستثمارها، والقيام بالخدمات المصرفية المختلفة، حيث يتلقى البنك الودائع من العملاء ليقوم باقتراضها سعيا لتحقيق الربح نتيجة الاختلاف بين معدل الإقراض، ومعدل الاقتراض، وتكمن أهم المبادئ المحاسبية في:

1-مبدأ الصورة الصادقة:

فانطلاقا من هذا المبدأ يتم إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية لعدة جهات، بحيث يشترط أن تكون صادقة وفعلية، وذات مقاربة جيدة بين الحقيقة الإقتصادية للأملاك والوضعية المالية، ويظهر هذا المبدأ

[1] محمد بوتين، المحاسبة العامة في المؤسسة، د م ج، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2003، ص 02.

أساسا في مجموع الوثائق المركبة، بدءا بالميزانية التي تعد في تاريخ محدد، وبهدف إظهار إجمالي الحقوق أي ما يمتلكه البنك التجاري، وإجمالي الديون بمعنى الالتزامات تجاه الغير، ثم جدول الالتزامات أو خارج الميزانية، ووصولا إلى جدول حسابات النتائج بالاعتماد على المعلومات المتوفرة.

ومما سبق ذكره فإن الوثائق المحاسبية المعدة، تسمح بالفهم والمقارنة من خلال الحسابات والبنود المسجلة، وتعتبر ذات أهمية لإعطاء الصورة الصادقة لما يمتلكه فعلا البنك من أصول وخصوم، والنتائج المحققة، فكل بند من بنود الميزانية أو جدول النتائج يستوجب الدلالة عند مقارنته بنفس البند للدورة المالية لسابقة.

2-مبدأ التوافق بين الواقع الإقتصادي والجانب القانوني:

يقصد من خلال هذا المبدأ ضرورة تناسب الظروف الإقتصادية التي يعمل فيها البنك مع القوانين المحاسبية بهدف إعطاء صورة أكثر صدق للحالة المالية.

3 -مبدأ الحيطة والحذر:

نظرا لأهمية هذا المبدأ في المحاسبة يتطلب الحذر والتقدير المعقول للأنشطة اليومية، بهدف تجنب الأخطار في المستقبل، وتحقيق نتائج مقبولة، من خلال التحكم الجيد في المصاريف والإيرادات، فالإيراد لا يسجل ما لم يتحقق فعلا، في حين أن المصروف بسجل لدي تحققه أو إحتمال تحققه، وهذا ما هو مطبق في المؤسسة الإقتصادية، فعلى سبيل المثال: الإستثمار في الأوراق المالية يتطلب تكوين مخصص تدني سعر السوق عن القيمة الإسمية، الأمر الذي يعكس مبدأ الحيطة والحذر فعلا، كما وفي جهة الخصوم ونظرا لاحتمال زيادتها يتطلب تشكيل مخصص نظرا لعدم دقة التقدير أو تحديد قيمة الالتزام مستقبلا.

4 -مبدأ استمرارية أو ثبات الطرق المحاسبية:

يدل هذا المبدأ على أن طرق التقييم المعتمدة، كذلك عرض الحسابات لا يمكن تغييرها من دورة مالية إلى أخرى، وبالتالي لابد من استخدام طريقة محاسبية سليمة لإحكام الرقابة على العمليات المصرفية، ولا تخرج الطرق المحاسبية المستخدمة في البنوك عن إحدى طريقتين هما:

الطريقة الفرنسية التي تعتمد على اليوميات المساعدة، أو التحليلية بالإضافة إلى اليوميات العامة فمثلا قسم الحسابات الجارية يستخدم ثلاث يوميات من الدفاتر وهي دفاتر إحصائية مثل بطاقات

العملاء، ودفاتر تحليلية مثل ملاحق الحسابات الجارية للعملاء، ودفاتر إجمالية هي دفاتر اليومية العامة، دفاتر اليومية المساعدة والأصلية، ودفاتر الأستاذ العام الذي ترحل إليه القيود الإجمالية من دفتر اليومية الأصلية.

أما الطريقة الإنجليزية فهي لا تختلف عن الطريقة الفرنسية إلا في أنها تعتمد على دفاتر اليومية المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام، بالإضافة إلى المستندات الأصلية والكشوف والملخصات المعدة لهذا الهدف.

5-مبدأ استقلالية الدورات المالية:

يقصد بهذا المبدأ أن كل دورة مالية تحمل بنفقاتها وتحصيل إيراداتها فقط، لكي تظهر نتيجة الدورة سواء كانت ربح أو خسارة بصورة صادقة، والبنك التجاري كبقية المؤسسات الإقتصادية له دورة محاسبية على مدى إثني عشر شهرا، ويتم إعداد القوائم المالية وإرسالها إلى البنك المركزي والمصالح الضريبية.

6-مبدأ المعلومات والأهمية النسبية:

يقصد بهذا المبدأ تزويد الملحق بالمعلومات والشروحات لمختلف الأنشطة المصرفية، فمثلا يقوم بنك تجاري بنشاط ما وتوجه إلى منح القروض للزبائن، هنا يجب إعطاء معلومات مفصلة في هذا الإتجاه حول نوع العميل، طريقة سداد القرض، المدة، الضمانات المقدمة والقروض المعدومة.

إن هذا المبدأ يفيد مراقب الحسابات من خلال التدقيق القانوني للحسابات وكشف الأخطاء، هذا المبدأ يمكن تحديده كما بالنسبة لبعض المجاميع كنتيجة الدورة، رأس المال، حجم الودائع، كما يمكن تحديده كيفيا من خلال الظروف الإقتصادية السائدة، أهداف المساهمين...

وعموما تعتبر هذه المبادئ الأساسية لنشاط أي بنك تجاري، وذلك إستجابة للقواعد القانونية المفروضة من طرف الجهة الوصية، من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.[1]

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة البنكية

تتمثل أهداف المحاسبة البنكية في أنها:

[1]Henri Calvert, Méthodologie de l'analyse financière des établissement de crédit, 2eme Edition,Economica, Paris, Fevrier 2002, p39.

1- تتميز بالدقة والسرعة عند تسجيل العمليات، وعلى البنك أن يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة أو العكس.

2- تتكون عمليات البنك متشابهة وكثيرة، ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والسجلات الإحصائية.

3- تتم عمليات البنوك بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة له مما يتطلب استعانة بالحسابات والقيود النظامية مثل أوراق القبض.

4- تتميز إيرادات البنوك بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء.

5- أهمية العمليات الخارج ميزانية التي تتضمن العديد من العمليات الخاصة بالتعهدات.

المطلب الثالث: أدوار ووظائف المحاسبة

الفرع الأول: أدوار المحاسبة

1-أدوار المحاسبة:يمكن إسناد دورين مهمين للمحاسبة يتمثلان في:

1-1-الدور التسييري:

من بين الأدوار الرئيسية للمحاسبة تزويد المسيرين بجزء هام من المعلومات و المتغيرات المهمة التي تخبرهم على سير المؤسسة، إذا كانت احتياجات المسيرين إلى معلومات سطحية فإن المؤسسة يمكن أن تكتفي بتدفقات المدخلات والمخرجات المسجلة محاسبيا (أي التي لها تأثير على رؤوس الأموال الموظفة).

وهذه المهمة يمكن أن تقوم بها المحاسبة العامة، أما إذا كانت حاجتهم إلى معلومات مفصلة ودقيقة، خاصة في المؤسسات المركبة، فإن الحاجة إلى تقسيم النظام ككل إلى مجموعة من أنظمة فرعية مترابطة تبدو ضرورية، وعلى سبيل المثال فقد تقسم المؤسسة حسب وظائفها الأساسية مثل التموين، الصنع، البيع، الإدارة وبالتالي يجب التخلي عن فكرة اعتبار المؤسسة كعلبة سوداء والتمسك بمتابعة تطور التدفقات ما بين مدخلاتها ومخرجاتها، ومن هنا يمكن تحديد مجموعة من الأهداف حسب كل قطاع أو كل منصب عمل وكذلك تفويض سلطات ومسؤوليات، أي إعطاء بعض الاستقلالية، لمسئولي هذه الأنظمة الفرعية، ولتحقيق ذلك تقوم المؤسسة بوضع محاسبة تحليلية.

1-2-الدور القانوني:

للمحاسبة دور قانوني هام، حيث تشكل أداة للتبرير تجاه مختلف متعامليها: مدينون، دائنون، إدارة عمومية، متحالفون ...كما أن أغلبية المؤسسات مجبرة على مسك محاسبة وتبرر هذه الإجبارية بفعل المسؤوليات التي تقع على المؤسسات اتجاه المحيط الذي تعيش فيه، وبالأخص التصريحات الضريبية التي تجبر المؤسسات بإعدادها رغم اختلاف شكل ومضمون هذه التصريحات من بلد لآخر، ومن الحقائق الثابتة أن المحاسبة تحتل مكانا بارز في مختلف الأنشطة وخاصة على مستوى البنوك تعد كعلم وفن يقدم خدمة.[1]

الفرع الثاني: وظائف المحاسبة[2]

تهتم المحاسبة بالمحافظة على الذمة المالية للمؤسسة وذلك عن طريق مجموعة من الوظائف المسندة إليها نوجزها في النقاط التالية:

2-1-تسجيل العمليات المالية:

تعتبر عملية التسجيل المحاسبي بمثابة نقطة البدء في طريق المحاسب نحو إنشاء نظام محاسبي يحقق للمنظمة إنتاجا ملائما من المعلومات والبيانات اللازمة لتسيير نشاطه على الوجه الأكمل، كما تعتبر هذه العملية أيضا أداة نحو تحقيق وظيفة قياس ومتابعة نتيجة أعمال البنك ومركزه المالي، ويحتاج المحاسب في ذلك إلى مجموعة من الوثائق كالسجلات والمستندات معدة بصورة تسمح بإظهار التدفقات بشكل صحيح ودقيق وبتكلفة مناسبة.

كما تجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيات المعلومات قد طورت أساليب وبرامج معلوماتية تسمح بالقيام بعملية التسجيل خالية من الأخطاء وبعدد محدود جدا من الموظفين وفي أسرع الأوقات، مما قلل من تكلفة هذه العملية ومن الوقت المستغرق لها.

2-2-تبويب العمليات المالية:

---

[1] درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص 84.

[2] درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات التسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 85_86

تعتبر هذه الوظيفة، الخطوة الثانية في مهمة المحاسب نحو إنتاج البيانات، فمن خلال عملية التبويب يتضح المفهوم المحاسبي لأنها تسمح بخلق أسس ثابتة وموحدة تهدف حتما إلى تفادي احتمالات حدوث الأخطاء في إنتاج البيانات.

2-3-إنتاج التقارير وقياس النتائج:

تعتبر التقارير المحاسبية بمثابة النتاج النهائي للنظام المحاسبي ويمثل إعدادها الخطوة التالية لتبويب البيانات وتحتاج الإدارة إلى هذه التقارير إما بصورة دورية أو في فترات خاصة حسب الحاجة إلى بعض المعلومات المالية، كذلك يحتاج المحاسب إلى حالات مالية دورية تسهل له مهمته في قياس نتائج أعمال المنظمة ومركزها المالي.

وتحتاج هذه العملية دقة في التسجيل والتبويب المحاسبي للعمليات المالية،أما فيما يتعلق بقياس النتائج فهذا يتطلب وجود أسس موحدة لمعالجة مختلف العمليات.

2-4-تحليل النتائج وعرضها:

تعتبر عملية تحليل النتائج وعرضها جزءا هاما في مهمة المحاسب نحو إنتاج التقارير أيضا، ولكن ما يميزها عن التقارير السابقة هي أنها تتميز بالدورية من ناحية، كما أنها تخضع لقواعد محاسبية يجب الالتزام بها وتهدف تقارير تحليل النتائج إلى عرض صورة عامة لنشاط النبك وموقفه المالي واحتمالاتها المستقبلية.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي البنكي

إن بيئة الأعمال تضم عدة صناعات التي من بينها صناعة البنوك، فمن المنطقي أن يكون لكل صناعة خصائصها المميزة، والتي تجعلها مختلفة عن مثيلاتها من حيث طبيعة المنتج أو الخدمة المقدمة للعميل، أومن حيث أساليب ومراحل التشغيل... إلخ.

وبسبب وجود تلك الاختلافات فإنه يصعب وجود نظام محاسبي وحيد يصلح لجميع المنشآت، فالنظام للبنوك يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك المنشآت، نظرا لوجود خصائص متميزة وفريدة لأنشطتها، وعملية الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي

أ-تعريف النظام المحاسبي:

النظام المحاسبي البنكي هو ذلك الأسلوب المنظم أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية لفرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة.[1]

كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الوسائل التي تمكن إدارة البنك من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وبإشرافها حيث بواسطتها تعمل على تحقيق الرقابة على الأنشطة.

ب-الأساليب المتبعة في التنظيم المحاسبي:

محاسبة مركزية في الإدارة العامة: أي وجود واحد تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة.

[1] وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ج1، 2007، ص 18-19.

محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري:تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة، أي أنه لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته ثم يرسل بهذا الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر كل شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة لتقوم بتوحيدها مع محاسبتها الخاصة.

تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات وتوحد أرصدتها والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج، حيث تقومالمحاسبة المركزية وبصفة دورية ولا سيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية.[1]

ج-مكونات النظام المحاسبي للبنوك التجارية: تختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط التي تقوم به المؤسسات، لذا تختلف النظام المحاسبية التي تتبع في كل منها إلا أنه لا بد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي:

-**النظرية المحاسبية:** يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي على طرفين أحدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة[2].

- **الطريقة المحاسبية:**يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الطريقة الفرنسية التي تشمل الدفاتر المساعدة (يوميات ودفتر أستاذ) والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية لـ يوميات ودفتر أستاذ.

- **المجموعة المسندية:** وهي من أهم عناصر أو مدخلات النظام المحاسبي وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة والمستندات هي مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزأ من أي نظام وتشمل هذه المستندات: إشعارات الخصم (مدينة ودائنة)، إيصالات القبض والإيداع، الشيكات، واستلام الأمانات...الخ[3].

- **المجموعة الدفترية:**ويتم القيد في هذه الدفاتر للعمليات البنكية أولا بأول في دفاتر اليومية المساعدة، ومن هنا يتم ترحيل العمليات إلى حساباتها المختصة بدفاتر الأستاذ المساعد وفي نهاية كل يوم تسجل مجاميع اليوميات المساعدة بقيد مركزي واحد في دفتر اليومية المركزية في قسم الحسابات العامة بالبنك.

---

[1] فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، ط2، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص 30.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 45-46.

[3] جعفر عبد الإله نعمة، نظم التأمين وشركات البنوك في المحاسبة، دار الأولى، عمان، الناهج، 2007، ص 46.

– **القوائم المالية:** وتشمل كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى تقارير وكشوفات إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية، وهي نختلف من حيث أنواعها وكيفية تنظيمها، والجهة التي تقدم إليها والمعلومات التي تحتويها.

–**الآلات والمعدات:** تستخدم الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام الأول مرة، ولمعالجتها فقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات، ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الإعلام الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات في وقت قصير.

– **الإجراءات المحاسبية:**وتحدد العمليات المتباينة والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها.

– **الإجراءات الرقابية:** وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة مختلف الأصول، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات رقابة الأداء...الخ.

– **الموظفين:** وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته ليتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.

المطلب الثاني: مقومات النظام المحاسبي البنكي

تتكون مقومات النظام المحاسبي البنكي من العناصر التالية:

أولا: المجموعة المستندية:

المستند هو الوسيلة التي يتم بواسطتها توجيه القيد المحاسبي نحو المجموعة الدفترية الخاصة به، كما يعتبر في الوقت ذاته مستند إثبات قانوني لمعاملات المصرف مع الغير، والمستندات هي أداة جمع البيانات وحصرها، حيث يتم إعداد مستند مستقل لكل عملية من العمليات.

المستندات هي من أهم مدخلات النظام المحاسبي، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات المصرفية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، فهي مصدر القيد الأولى في النظام المحاسبي، وتمثل المستندات حلقة ربط بين مراكز أقسام التشغيل المختلفة من ناحية ومن ناحية أخرى تمثل أداة انتساب البيانات والأرقام في الواقع إلى الدفاتر والسجلات كخطوة أولى في سبيل تحليل وعرض هذه البيانات على

المستويات التنظيمية المختلقة، إذن المجموعة المستندية هي الأساس في عمل المصارف، وأدلة إثبات حدوث العلميات المالية ومصدر القيد في الدفاتر وأساس التجميع والتبويب المحاسب لذا نجد أن المستندات بالبنوك تتميز بدورة خاصة ودقيقة، والتضحية بأحد مراحلها يمثل تضحية بنتائج المعلومات المحاسبية.[1]

ثانيا: المجموعة الدفترية:

ويتم التسجيل فيها من واقع المستندات وفقا لنظرية القيد المزدوج، وتختلف المجموعة الدفترية التي يحتفظ بها المصرف التجاري تبعا لطريقة الاثبات المحاسبية التي يتبعها في تسجيل عملياته المالية، وأكثر هذه الطرق شيوعا الطريقة الفرنسية والطريقة الإنجليزية.

الطريقة الفرنسية:

تسمى بنظام المحاسبة المركزية وهي تعتمد في أغلب البنوك، حيث يتم استخدام اليوميات المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعد في أقسام البنك المختلفة، ومنها يتم قيد الإجماليات في دفتر اليومية المركزية ثم ترحل إلى دفتر إلى دفتر اليوميات المساعدة، ومن هنا يتم ترحيلها بالتفصيل إلى الحسابات الشخصية في دفتر الأستاذ المساعد، وفي نهاية اليوم تؤخذ مجاميع اليوميات المساعدة ويجرى بها قيود إجمالية في دفتر اليومية العامة، ثم يتم التوصل منها إلى دفتر الأستاذ العام.

وبموجب هذه الطريقة فإن اليومية العامة هي الدفتر القانوني المعتد والواجب تسجيل كافة عمليات المصرف فيه، كما يعتبر دفتر الأستاذ العام المصدر الرئيسي لجميع عمليات المصرف، ومنه يتم استخراج ميزان المراجعة وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.[2]

[1] بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص ص 119-120.

[2] بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص 121.

الشكل رقم 1: الطريقة الفرنسية

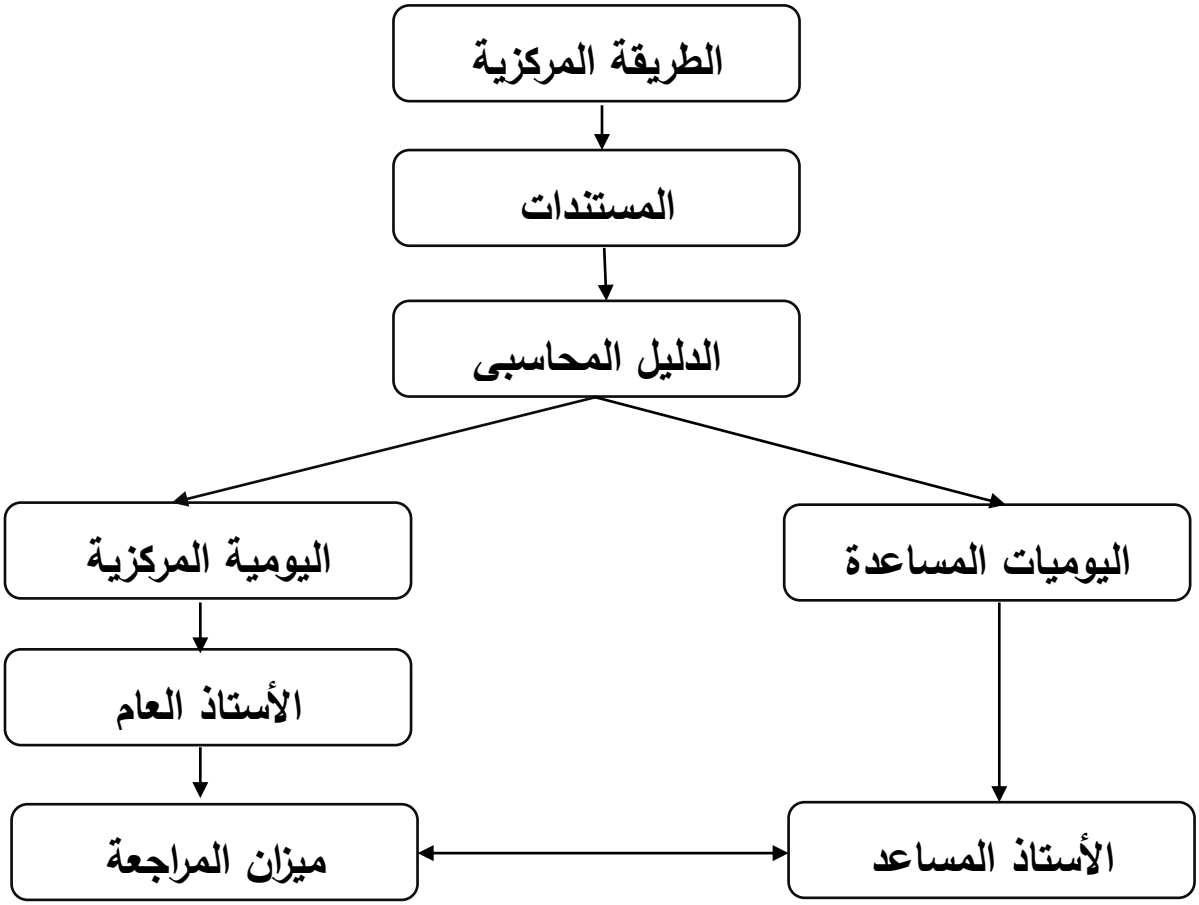

المصدر: بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص 121.

الطريقة الإنجليزية:

بموجب هذه الطريقة يتم قيد العمليات تفصيلا بمجرد حدوثها في دفاتر القيد الأولى (التي تعادل اليوميات المساعدة في الطريقة الفرنسية)، ومن دفاتر القيد الأولى يتم الترحيل إلى الحسابات الفردية

المختصة في دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية وفي نهاية كل فترة معينة تؤخذ مجاميع دفاتر القيد الأولى، ويتم ترحيلها إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، أي أن بموجب هذه الطريقة فإن البنك يستغني عن دفتر اليومية العامة المعتمدة في الطريقة الفرنسية، ويمكن توضيح الطريقة الإنجليزية في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 02: الطريقة الإنجليزية

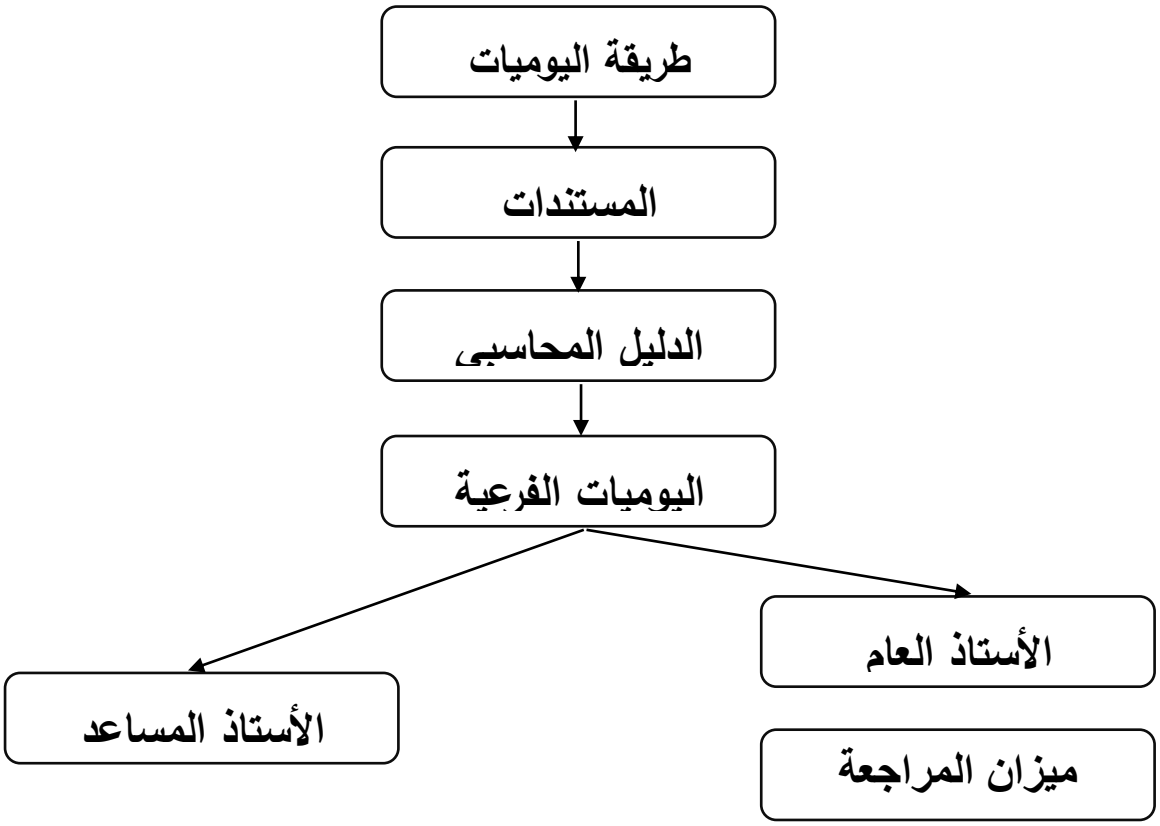

المصدر: بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص123.

المطلب الثالث: خصائص النظام المحاسبي البنكي

يتميز النظام المحاسبي البنكي بما يلي:

[1] بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص 121.

– الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس بأكبر قدر ممكن الصورة الدقيقة للبنك ونتائج أعماله الفعلية.

– تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبة الملائمة للعمليات المالية المختلفة والمتكررة.

– ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص.

– تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتماشى والتكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر.

– يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحميل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية.

– تميز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة.

– يجب أن يأخذ تصحيح النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيمات الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة وللفروع من جهة أخرى.[1]

[1] فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 30-29.

المبحث الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

سنتناول في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ومقارنتها الدراسة الحالية

المطلب الأول:عرض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة

قام عدة باحثين في مجال المحاسبة بالعديد من الدراسات خاصة في مجال المحاسبة البنكية وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى عرض أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

دراسة بن فرج زوينة 2013-2014:

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة دكتوراه بجامعة فرحات عباس، سطيف، بعنوان "المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق".

وقد تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في "ما هي تحديات تطبيق المخطط المحاسبي البنكي وسيل مواجهتها بالاستناد إلى المرجعية النظرية وبمراعاة التحولات المحلية والدولية؟ وكان الهدف من هذه الدراسة ظهار مدى تطبيق البنوك الجزائرية للمخطط المحاسبي البنكي وحدود هذا التطبيق.

دراسة دادة دليلة 2012-2013:

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة-بعنوان "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي SCF" دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري.

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في "مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية مع المعايير المحاسبية الدولية الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي SCF وكان

الهدف من الدراسة توضيح مدى أمية الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

دراسة مسعود رواي 2012-2013:

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، بعنوان "أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي"، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة.

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية والمتمثلة في ما مدى استجابة القوائم المالية البنكية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وكذا توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية، الهدف منها التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي الماليSCF.

دراسة محسن بلقاسم 2011-2012

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر جامعية قاصدي مرباح ورقلة تحت عنوان " واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية).

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في بها الجزائر في المجال المحاسبي مع إبراز تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية ومقررات الجزائرية على التماشي مع هذه الإصلاحات.

دراسة حنيف عبلة 2012-2013:

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر جامعة العربي بن مهيدي، أبو البواقي، تحت عنوان "المحاسبة البنكية كأداة رقابة في البنوك التجارية (دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية).

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدى فعالية استعمال المحاسبة البنكية كوسيلة للرقابة الداخلية في البنوك التجارية؟ حيث كان الهدف من الدراسة إبراز أهمية الرقابة المحاسبة ومدى فعاليتها في القطاع البنكي في ظل اصلاح المنظومة البنكية والتحول إلى اقتصاد السوق وما يتبعه من منافسة.

دراسة سليماني العيد 2016-2017

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة تحت عنوان "تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF دراسة ميدانية لعينة من البنوك بولايتي ورقلة والوادي.

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المتمثلة في تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي؟ حيث كان الهدف من الدراسة اكتساب معلومات.

جديد فيما يخص المحاسبة البنكية في إطار النظام المحاسبي المالي وكذا التعرف على واقع القياس والاعتراف والافصاح على مستوى قطاع البنوك.

دراسة العربي وينب 2016-2017

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماستر بجامعة أحمد دراية أدرار بعنوان "فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة" **(**بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدرار نموذجا**)**.

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في ما مدى فعالية استعمال المحاسبية البنكية في التدقيق والرقابة "والهدف من الدراسة إبراز أهمية المحاسبة البنكية باعتبارها أداة تساهم في التدقيق والرقابة من خلال اكتشاف الأخطاء والتجاوزات.

الفرع الثاني: الدراسات بالدولية

دراسة زولا كاسر لايقة 2007:

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة تشرين دمشق، سوريا تحت عنوان: "القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار".

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي الخارجي للبنوك، وكذلك إلى دراسة مستوى التزام البنوك السورية بنشر القوائم المالية على درجة من الإفصاح من خلال ما جاء في المعيار المحاسبي رقم 30.

دراسة إدمون طارق 2010:

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير بجامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، بعنوان "مدى الدراسة نظم إلى المعرفة مدى تلبية النظم المحاسبية للأهداف التي تسعى لتحقيقها إدارة المصارف التجارية على اعتبار أن الإدارة من أهم المستفيدين من المعلومات التي توفرها هذه النظم ومعرفة مدى تحقيق هذه النظم للغايات المرجوة منها من قبل الإدارة.

دراسة خالد محمد عمر باذيب 2010-2011:

الدراسة متمثلة في رسالة ماجستير في جماعة الشرق الأوسط عمان-الأردن، تحت عنوان "مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمينة وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك.

هدفت الدراسة لمعالجة مدى فعالية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية وتبيان أثرها على موثوقية البيانات المنشورة الصادرة عن البنك.

الفرع الثالث: الدراسات بالغة الاجنبية

L ètùde de shamimhossain and abbulalim baser 2011 complianceof, ias-3 : acasetudy on the specializedanks of bangladesh.

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان مدى الخضوع لـ IAS-30 دراسة حالة بنوك بنغلاديش المتخصصة بحيث حاول المباحثان من خلال هذا المقال التدقيق في المعايير المحاسبة الدولية، وكذلك درجة الانحراف عن تطبيق المعيار بعد استبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 07.

-دراسة قسم الخدمات المالية لشركة KPMG الثانية بعنوان Impactof1frs bankingكندا :2011

يعتبر الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو دراسة احتياجات التحول إلى IFRS وإلقاء نظرة عامة على تأثير التحول إلى IFRS في القطاع البنكي، حيث من أهم ما جاء في هذه الدراسة هو أن المعايير ملائمة ويمكن تبينها وتكييفها مع الخصوصية الخاصة بمتبنيها، وتغيير مختلف المعلومات وتعديلها حتى تتماشي مع النظام الجديد.

- L'etude de mbenamgha mourad,2012, lareglentationprudentiellle des banqeus et des etablissementsfinanciersen, algerie et sondegreefabequalia au standard de ba le ret bale.

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة مولود معمري تيزي وزو بعنوان "القواعد التنظيمية التحويلية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودرجتة من معايير بازل 1 وبازل2"

تهدف هذه الدراسة إلى مدى معرفة درجة اسهام السلطات النقدية الجزائرية للعمل على تكييف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وفق اتفاقية بازل 1 وبازل2.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

- يمكن إبراز أهمية هذه الدراسات في أنها تناولت موضوع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك وذلك من عدة جوانب، فقد أجريت دراسات وبحوث عديدة حول متغيرات هذه الدراسة وأبعادها المختلفة وتفاوتت في أهدافها والفئات المستهدفة والبيئات التي أجريت فيها.

- فقد اتفقت هذه الدراسات الوطنية لمسعود رواي، ومحسن بلقاسم وسليماني العيد حول النظام المحاسبي المالية واختلفت مع دراستنا من حيث العينة المأخوذة للدراسة حيث في دراستهم تم تناول عينة من البنوك التجارية أما بالنسبة لدراستنا فكانت عبارة عن دراسة معالجة العمليات المحاسبية البنكية أما

الدراسات السابقة الذكر فكانت تتمحور حول الإفصاح المحاسبي والممارسات المحاسبية في ظل النظام الحاسبي المالي.

– وبالنسبة لدراسة حنيف عبلة والعوبي زينب، فقد اتفقت مع دراستنا من حيث الموضوع المعالج وهو المحاسبة البنكية واختلفت من حيث الهدف حيث كانت دراسة حنيف عبلة تتمحور حول الرقابة في البنوك أما العوبي زينب فعالجت التدقيق والرقابة معا.

– أما بالنسبة لدراسة بن فرج زوينة فقد اتفقت مع دراستنا التي تدور حول القطاع البنكي واختلفت من حيث الموضوع المعالج حيث كانت دراستها حول المخطط المحاسبي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق أما دراستنا فكانت تظهر كيفية معالجة عمليات المحاسبة البنكية.

– كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة دادة دليلة التي تناولت دراسة حالة واختلفت من حيث الموضوع حيث كانت دراستها حول الإفصاح المحاسبي أما دراستنا فتظهر كيفية معالجة عمليات المحاسبة البنكية.

– أما عن الدراسات الأجنبية فنجد دراسة Shamimhoussain and abdulah baser التي أخذت عينة من البنوك التجاري في بنغلاديش وتم التطرق لهذه الدراسات الأجنبية على رغم من أنها لا تخص البنوك الجزائرية لمعرفة مدى توافق البنوك الجزائرية مع البنوك الدولية أو الأجنبية مع جملة التغيرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي والممارسات المحاسبية الخاصة به واختلفت بالنسبة للدراسة الدولية فنجد دراسة عينة بالنسبة لخالد عمر باذيب.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في الفصل السابق إلى الجانب النظري المتعلق بالمحاسبة والنظام المحاسبي البنكي ومجموعة من الدراسات السابقة.

ومن خلال ما تم تناوله نستخلص أن للمحاسبة البنكية والنظام المحاسبي البنكي لهما دور كبير في تنظيم وتسيير البنوك التجارية الجزائرية.

الفصل الثانـي

دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بومدفع 278

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع المحاسبة البنكية في ظل النظام المحاسبي البنكي سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي اسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع ومن ثم إبراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببودفع من أجل الوقوف على معالجة العمليات المحاسبية البنكية والتعرف أكثر على هذا النوع من المحاسبة، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالجانب المحاسبي وكيفية تطبيقية في الوكالة كما اعتمدنا كذلك على بعض الوثائق الداخلية لهذه الوكالة.

وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك وذلك من خلال تقسيمنا لهذا التقرير إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تم التطرق فيه إلى المؤسسة وهيكلها التنظيمي، المبحث الثاني المعالجة المحاسبية لأقسام البنك أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى العمليات المحاسبية في البنك.

المبحث الأول: عموميات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنتناول في هذا المبحث مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك دور مهام هنا البنك وفي الأخير التعريف بوكالة بومدفع وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نتطرق في هذا المطلب لـ تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشأته وتطوره التاريخي والمبادئ التي يركز عليها.

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لفرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشته وقد وسعت من مجال نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 105-88 بتاريخ 13 مارس 1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية النسوية الاقتصادية سنة 1988 عدل وأكمل بقانون 01-88 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق "ميناسان" موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم 33000000000 دج، في بداية المشوار كان مكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنكBADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمتها.[1]

[1] www.badr-bank.dz.

من 1982 إلى 1990: خلال السنوات الثمانية الأولى هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي وبفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية ومع مرور الزمن إكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الميكانيكية والفلاحية.

إن هذان التخصصات منصوص عليهما في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي اختص بأحد القطاعات الحيوية الهامة.

من 1991 إلى 1990: بموجب صدور قانون 90-10 الذي ينص في نهاية فترة تخصص البنوك وسع البنك أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن قطاع الفلاحة الذي تربطه به علاقات مميزة وفي المجال التقني كانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجية الإعلام الآلي:

سنة 1991: تطبيق نظام سويفت لتطبيق عمليات التجارة الدولية.

سنة 1992: وضع برمجيات مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية.

وفي نفس السنة 1992: تم إدخال الاعلام الآلي على جميع العمليات التجارية الخارجية، بحيث أصبحت عمليات فتح القروض الوثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.

ودائما وفي نفس السنة 1992: تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

سنة 1993: تم إنهاء إدخال عملية الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

سنة 1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب.

1996: إدخال عملية الفحص السلكي وفحص إنجاز العمليات البنكية عن بعد.

سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

2000 إلى 2002: وهي مرحلة تتميز بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث جديد في مجالات الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق.[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 278 بومدفع.

في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، رفع البنك إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وذلك في شتى مجالات النشاط الاقتصادية والاجتماعية ومن معاونته للقطاع الفلاحي وفروعه لمختلفة بهدف مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج خماسي فعلي يرتكز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وإحداث تطوير في مجال المحاسبة وفي الميدان المالي هذا البرنامج نتج عنه إلى غاية سنة 2002 ما يلي: في سنة 2000 تم القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط ضعف البنك وإنجاز مخطط تسوية المؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

سنة 2001: تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج كزبون مقدم للخدمة.

وفي سنة 2001: تم تحقيق ما يلي على الترتيب:

- التطهير الحساب والمالي.
- إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيض من الإجراءات الإدارية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح ما بين 20 و 90يوم سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض أو مكان التسليم لغرض الدراسة.
- تحقيق مشروع البنك الجالس (خدمات شخصية، وكالات عميروش شارقة ...).
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- إنشان تطبيق آلى يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

في سنة 2020: تم تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

في سنة 2004: تشغيل بطاقة سحب للعميل سحب العميل بها مرتين، بدأ البنك بالقيام بهذه العملية بوكالة عميروش، وبعد هذا فسوف تعمم على جميع وكالات بدر.[1]

الفرع الرابع: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

[1] مرجع سبق ذكره.

1-مبدأ الاستغلال:

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبارد بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2-مبدأ القرض والمخاطرة:

بما أن البنك والمؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون من يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

3-مبدأ السيولة:

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

4-مبدأ الخزينة:

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي.

5-مبدأ الأمن:

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة فالبنك كجهاز من مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدوار هامة وعدة مهام

الفرع الأول: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، وهذه النظرة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بها مهمتين وهذه الأخيرة تقوم بوظفتين هما:

1- جمع الودائع.

2- توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير، نص المادة: "تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا لقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، وفي منح القروض المساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصص تمويله لـ:

- المؤسسات المالية.
- مزارع القطاع الخاص.
- تعاونية الكروم والخمور.
- مركز تنظيم الغابات.
- الصيد البحري.
- تعاونية التسويق.
- المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

الفرع الثاني: مهام البنك

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيما يلي:

1- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع.

2- القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية.

3- التطور الاقتصادي الوسط الفني إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:

- منح القروض بكل أنواعها.
- معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة.
- التعامل مع المؤسسات الأخرى.
- الإلتزام والقيام بالضمانات.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة الكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة أصباء وصيادلة ومن هذا يمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تطوير وتنمية القطاع الفلاحي والريفي إنطلاقا من أسس محاسبية متينة مبنية على صدق معلومات للموجودة بها.

المطلب الثالث: وكالة BADRبومدفع 278 وهيكلها التنظيمي

نتناول في هذا المطلب وكالة بومدفع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: التعريف بوكالة BADRبومدفع

وكالة بدر بمدفع 278 الواقعة في شارع فروجي محمد وادة من الوكالات المنتشرة على مستوى وكالة عين الدفلى تم فتحها في 8 نوفمبر 1988 وأدرجت في الصنف الثالث وهي تابعة للفرع الجهوي لولاية شلف 54.

- إذ تشرف هذه الأخيرة على إعطائها الأوامر وكذا إعلامها بكل المستجدات الحاصلة والقوانين الصادرة التي تستوجب التنفيذ وبالتالي تكون الوكالة مسؤلة عن كل الأعمال التي تنجزها، إذ أنها مكالبة بإرسال كل الوثائق التي أنجزتها في اليوم إلى الفرع الجهوي شلف 02.

- تضم الوكالة 10 عمال ذو كفاءات مهنية عالية، وخبرة في الميدان فكل العمال بما فيهم المدير مجندون لخدمة الزبائن والإجابة عن استفساراتهم المطروحة وبالتالي إرضائهم وتميل المؤسسة في أحسن

صورة ويمكن القول أن المنافس الوحيد للوكالة هو البريد والمواصلات إذ لا وجود لوكالات أخرى في المنطقة تنافسها، ولهذا يلجأ العديد من السكان لوكالة بدر بومدفع 278 لقضاء مصالحهم.

– أما عن استعمال الاعلام الآلي بالوكالة فقد كان في أوائل جويلية 1993 هذا ما سهل على الموظفين إنجاز كل العمليات البنكية ومسايرة التطورات الحاصلة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة.

يتكفل بزبائن وكالة بومدفع 278 موضفون إذ يبلغ عددهم حوالي 10 موظفين يرأسهم مدير الوكالة ويمكن تقسيمهم كالتالي:

المدير:

حيث نص القانون الداخلي على أن الوكالة يديرها مدير إذا يعد في قمة الهرم للهيكل التنظيمي باعتباره المسؤول الأول على مستوى الوكالة، فهو شخص مرسم من طرف المديرية العامة، وبأخذ بعين الاعتبار في عملية التعيين الكفاءة والخبرة المهنية الطويلة في ميدان عمل البنك، باعتباره الوحيد المكلف بمهمة تسيير الوكالة وبذلك يمكن حصر أهم وظائف ومهام مدير الوكالة في:

- المصادقة على تعيين المستخدمة والميزانية بعد إتمام إعدادها.
- المصادقة على ملفات القروض.
- السهر على المراقبة السليمة وكذا ضبط العمال بالوكالة (حالات التأخر، الغياب بدون مبرر).

أما القاعدة فنجد عدة مصالح منها:

مصلحة الصندوق:

هي المصلحة الأكثر تعاملا مع الزبائن إذ تعتبر الإيداع والسحب من أهم تخصصاتها وهي تكون من أمين الصندوق، عامل الشباك، حيث نجد أن أمين الصندوق هو الشخص الوحيد الذي يتعامل على النقود مباشرة بينما نجد في المصالح الحسابات فقط.

مصلحة الحافظة:

وهي مصلحة مهمة إذ يتم من خلالها استقبال الصكوك المدفوعة من طرف الزبائن وتتم معالجة هذه الصكوك بالخصم أو التحصيل.

مصلحة الشيكات:

وتستعمل الشيكات المحولة من طرف الزبائن حيث يتم تمريرها عبر الحاسوب للتأكد من صحة المعلومات.

مصلحة القروض:

توجد بأنواع مختلفة مثل القروض المستندة، قروض طويلة الأجل، قروض الأجل.

الشكل رقم 03: مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة بومدفع 278

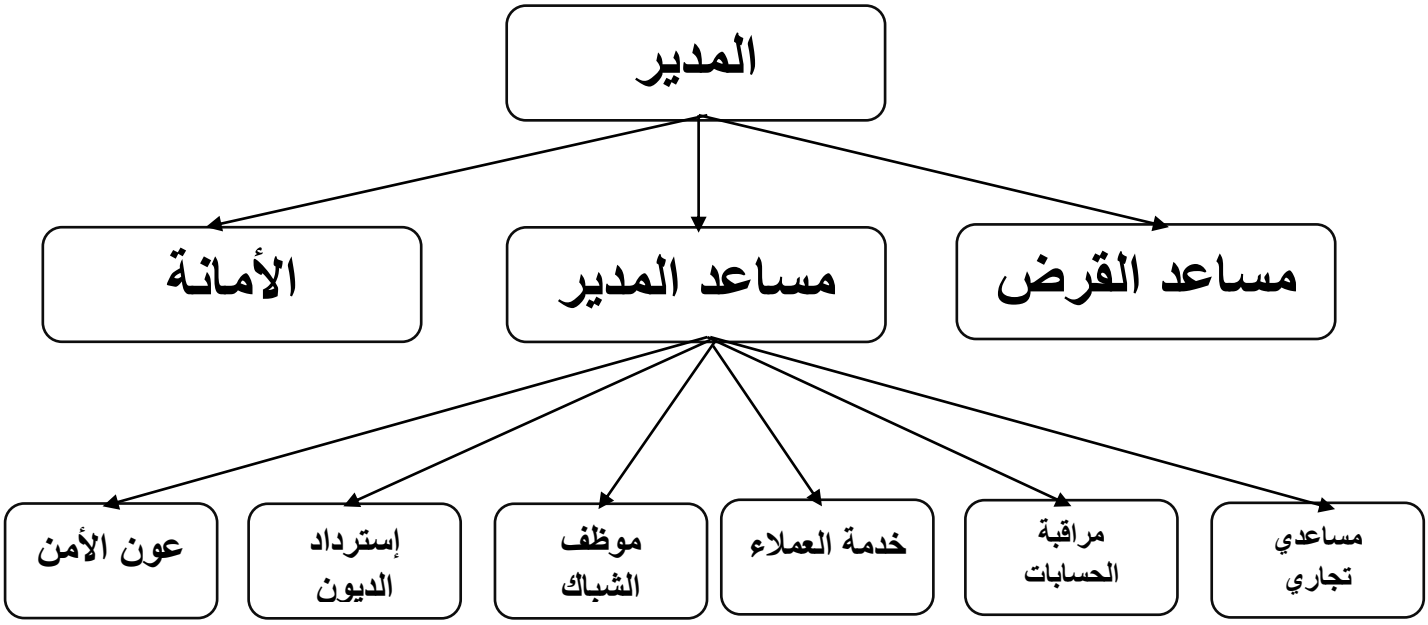

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المشرف على التربص.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لأقسام البنك

يتناول هذا المبحث كيفية معالجة مختلف العمليات المحاسبية في البنك.

المطلب الأول: قسم الصندوق

يتولى قسم الصندوق عمليات استلام وتسليم النقود والاحتفاظ بها، لأن النقد يعتبر من العناصر المهمة في تمويل العمليات البنكية المختلفة لذلك توجد ضوابط وتعليمات تنظم عمل الصندوق ونجد فيه:[1]

1-الصندوق في الفرع الرئيسي (الخزينة الرئيسة)

وهي الخزينة المتواجدة في الفرع الرئيسي وتقوم بتجهيز الفروع وبنفس الوقت فإنها تستلم الفائض النقدي عن حاجة الفروع وإيداعه في البنك المركزي.

عندما يستلم الفرع الرئيسي النقد اللازم من البنك المركزي تمهيد لتسديد احتياجات الفروع الأخرى يجرى القيد التالي أسعار البنك المركزي ومن خلال استخدام مستند المقبوضات النقدية من الصندوق.

البنك المركزي:

عند تجهيز الفرع يتم اثبات القيد التالي في سجلات الفرع الرئيسي:

نقد في الصندوق:

عند قيام الفرع الرئيسي بإيداع المبالغ النقدية الفائضة، لدى البنك المركزي يجرى القيد التالي:

من ح 'البنك المركزي:

الى ح' نقد في الصندوق.

2-الصندوق لدى الفرع: وهنا نتحدث عن الوكالة محل الدراسة

يكون لكل فرع من فروع البنك خزانة مستقلة به تفرق بالغرفة تحتفظ بها النقدية وفق الاحتياجات على أنه يمكن القول بأن أعمال أمانة الصندوق في الفرع الرئيسي أما المعالجة المحاسبية فهي كما يلي:

2-1-عندما يستلم الفرع مبالغ نقدية من الفرع الرئيسي:

[1] معلومات مقدمة من طرف المشرف على التربص.

يكون القيد كما يلي:

من ح/نقد في الصندوق

الى ح/الفرع الرئيسي[1]

2-2-عند استلام المبالغ النقدية من عملاء الفرع:

نجرى القيد التالي:

من ح/نقد في الصندوق

إلى ح'الحساب المختص (جاري، توفير، ودائع ...).

2-3-عند دفع مبالغ نقدية إلى العملاء:

نجري القيد التالي:

من ح/الحساب المختص.

إلى ح/ نقد في الصندوق.

2-4-عند إرسال الفائض النقدي الفرع الرئيسي:

يسجل القيد التالي:

من ح/ الفرع الرئيسي.

إلى ح/ نقد في الصندوق.

مطابقة الرصيد النقدي لدى أمين الصندوق لدى الفرع بمطابقة الرصيد الفعلي النقدي على الرصيد الدفتري للمقبوضات والمدفوعات وكذلك مطابقة رصيد النقدية الموجود الظاهر في سجل الأستاذ العام.

بحسب رصيد النقدية في سجل الأستاذ العام في نهاية كل يوم وفق المعادلة التالية:

[1] معلومات مقدمة من طرف المشرف على التربص.

رصيد النقدية في سجل الأستاذ العام في بداية اليوم

(+) المقبوضات النقدية خلال اليوم

(−) المدفوعات النقدية خلال اليوم

رصيد النقدية في سجل الأستاذ العام في نهاية اليوم

عند مطابقة رصيد النقدية في خزانة الفرع في نهاية اليوم مع الرصيد الدفتري الظاهر في سجل الأستاذ العام ينتج ما يلي:

أولا:تساوي الرصيد النقدي الفعلي في خزانة الفرع مع الرصيد الدفتري للنقدية الظاهر في سجل الأستاذ العام وهناك يجري أي قيد محاسبي.

ثانيا: رصيد النقدية في خزانة الفرع أقل من الرصيد الدفتري الظاهر في سجل الأستاذ العام أي أن هناك عجز في الصندوق ويتم إجراء القيود التالية:

- قيد تسوية بإثبات مقدار العجز:

من ح/ النقص في الصندوق (فروقات نقدية).

إلى ح/ نقدية في الصندوق.

ثالثا: إذا كان رصيد النقدية في خزانة الفرع أكبر من الرصيد الدفتري الظاهر في سجل الأستاذ العام أي أن هناك زيادة في الصندوق:

تتم المعالجة كما يلي:

- إثبات مقدار الزيادة في النقدية بالقيد التالي:
- من ح/نقد في الصندوق.
- إلى ح/ زيادة في الصندوق (حسابات دائنة).

المطلب الثاني: قسم الودائع –الحسابات الجارية–

الحساب الجاري هو عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيد في حساب عن طريق المدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون النائشة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتملك وغيرها.

1–الإيداع: يتم الإيداع في الحسابات الجارية من قبل العملاء إما بالإيداع نقد أو بموجب شيك.

1–1–الإيداع النقدي:

يثبت المبلغ من واقع قسمة الإيداع في بطاقة العميل في الجانب الدائن وتثبت قسائم الإيداع جميعها في كشف العمليات ومن واقع كشف خلاصة الحركة اليومية لقسم الحسابات الجارية بتنيظم مستند مدين بإجمالي الإيداعات النقدية في حساب الخزينة وعلى الطرف الآخر نجعل الحسابات الجارية دائنة وقد يكون القيد في دفتر اليومية العامة كالتالي:

من ح/ الخزينة .

إلى ح/ الحسابات الجارية.

1–2–الإيداع بالشيكات:

تفرز الشيكات المودعة إلى ما يلي:

1–2–1–شيكات مسحوبة على عملاء في نفس البنك:

تتم عملية الرقابة لتواقيع الشيكات المودعة وإدخالها على حسابات الساحبين بواسطة الكمبيوتر وترسل إلى قسم المحاسب بعد ختمها، يرسل ملخص كشف إيداعات الشيكات لقسم المحاسبة العامة حيث يتم إثبات القيد الآتي في اليومية العامة.

من ح/ الحسابات الجارية.

إلى ح/ الحسابات الجارية

1-2-2-إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في فرع آخر للبنك

من خلال الكشوف المعدة والخاصة بالفروع يتم الاثبات في قسم الحسابات الجارية في دفتر اليومية والتي ترحل إلى دفتر الأستاذ مساعد الحسابات الجارية.

يعد قسم الحسابات الجارية لعمليات الإيداع والمقاصة ويرسل منه نسخة لقسم المحاسبة العامة حيث يثبت القيد:

من ح/ الفرع

إلى ح/ الحسابات الجارية

وإذا أعيدت بعض الشبكات من الفرع بسبب ما:

من ح / الحسابات الجارية

إلى ح/ الفرع.

1-2-3-إيداع شيكات مسحوبة إلى أفراد لهم حسابات في بنوك أخرى:

إذا كانت البنوك خارج المدينة وللبنك فرع فيها ترسل الشيكات مع الكشوف إلى الفرع ليقوم بتحصيلها من البنوك نيابة عن البنك وهنا تسجل على حساب الفرع كما يلي:

من ح / الفرع

إلى ح/ الحسابات الجارية

إذا كانت البنوك خارج المدينة وللبنك فرع فيها ترسل الشيكات مع الكشوف إلى الفرع ليقوم بتحصيلها من البنوك نيابة عن البنك وهنا تسجل على حساب الفرع كما يلي:

من ح/ الفرع

إلى ح/ الحسابات الجارية

إذا كانت البنوك في نفس المدينة عند استلام الشيكات لحسابات العملاء:

من ح/ الشيكات برسم التحصيل (مقاسة)

إلى ح/ الحسابات الجارية

عند تحصيلها عن طريق غرفة المقاصة لدى البنك المركزي:

من ح/ البنك المركزي

إلى ح/ الشيكات برسم التحصيل

وقد يكون لدى البنك حساب جاري للبنك المحلي عندها يسجل المبلغ على حساب البنك مباشرة"

من ح / البنك المحلي

إلى ح / شيكات برسم التحصيل

إذا كانت الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى خارج المدينة حيث لا فروع فيها للبنك وهنا ترسل الشيكات للتحصيل:

من ح / الشيكات في رسم التحصيل (مقاصة)

إلى ح / الحسابات الجارية

وعند تحصيلها من البنك الآخر:

من ح / البنك

إلى ح / الشركات في رسم التحصيل (مقاصة).

2-السحب من الحسابات الجارية:

2-1-السحب النقدي:

يفرع الشيك من دفتر النقدية الصادر ويرسل الأصل في الشيكات المرافقة إلى وحدة المحاسبة إلى الحسابات الجارية لتتم المراجعة ولإثبات في دفتر يومية الحسابات الجارية تمهيد للترحيل إلى دفتر أستاذ مساعد وإعداد كشف ملخص لعمليات السحب النقدي ومنه يتم إثبات في اليومية العامة

من ح / الحسابات الجارية

إلى ح / الخزية

2-2-سحب الشيكات-مقاصة-

- تسجل الشيكات في دفتر يومية الحسابات الجارية ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ المساعد.
- يتم إعداد كشف ملخص بعمليات السحب وإرساله إلى المحاسبة العامة ليتم فيه إثبات قيد اليومية العامة.

من ح/ الحسابات الجارية

إلى ح / غرفة المقاصة

2-3-التحويل من وإلى الحسابات الجارية:

عملية التحويل من وإلى الحسابات الجارية للعميل يتم بموجبه نموذج خاص أو كتاب رسمي موجه من العميل إلى البنك وموقع منه حسب الأصول.

2-3-1-تحويل من حساب إلى آخر من نفس البنك:

نجري القيد التالي:

من ح / الحسابات الجارية

إلى ح / الحسابات الجارية

2-3-2-إذا طلب العميل تحويل مبلغ إلى فرع آخر:

من ح / الحسابات الجارية

إلى ح / البنك

2-4-الفوائد المدينة والدائنة:

يتقاضي البنك فائدة على الحسابات الجارية المدينة التي يمنحها للعملاء والتي تسحب شهريا وتضاف إلى الرصيد، مثل هذه الفائدة تعتبر إيراد للبنك وتسهر فائدة مدينة وتعالج كما يلي:

من ح / الحسابات الجارية

إلى ح / الفوائد الدائنة

ومن ناحية أخرى قد يدفع البنك فائدة على الحسابات الدائنة وتعالج كما يلي:

من ح /الفوائد المدينة

إلى ح / الحسابات الجارية

المطلب الثالث: قسم القروض

1-القروض دون ضمانات (على المكشوف)

يتم منح القروض للعميل دون تقديم ضمانات وذلك بعد احتساب الفوائد والعمولات وأية مصاريف أخرى إن وجدت.

من ح / السلف والقرض (أصل من أصول البنك).

إلى ح / الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة).

ح / العمولات (مبلغ القرض X معدل العمولة)

ح / الفائدة (مبلغ القرض X معدل لفائدة X الشهور/12 أو الأيام/360)

ح / المصارف

في حالة التسديد:

من ح / الخزينة الحسابات الجارية الدائنة

إلى ح / السلق والقروض دون ضمانات

2-القروض بضمانات شخصية:

من ح / القروض بضمانات شخصية

إلى ح / العمولة

ح / الفائدة

ح / المصاريف

ح / الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة).

وعند حلول ميعاد الاستحقاق قد سدد العميل قيمة القرض أو قد لا يسدد.

2-1-في حالة تسديد القرض

نقوم بتسجيل القيد التالي:

من ح / الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)

وعند حلول ميعاد الاستحقاق قد يسدد العميل قيمة القرض أو قد لا يسدد.

2-1-في حالة تسديد القرض:

نقوم بتسجيل القيد التالي:

من ح / الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)

إلى ح / القروض بضمانات شخصية

2-2-في حالة عدم تسديد العميل لقيمة القرض:

نقوم بتسجيل القيد التالي:

2-2-1-تتم مطالبة الأشخاص الضامنين (الكفلاء)

من ح / الأشخاص الضامنين

إلى ح / السلف والقرض

2-2-2-تحصيل قيمة القرض من الأشخاص الضامنين:

من ح/ الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)

إلى ح / الأشخاص الضامنين.

3-القروض بضمان كمبيالات أوراق تجارية أو أوراق مالية:

قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات بقيد نظامي بالقيمة الإسمية الضمانات كما يلي:

قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات بقيد نظامي بالقيمة الاسمية الضمانات كما يلي:

من ح / أوراق تجارية أوراق مالية برسم التأمين.

إلى ح/ أصحاب أوراق تجارية / مالية برسم التأمين.

غالبا ما تكون قيمة القرض أقل من قيمة الضمانات وتكون المعالجة المحاسبية عند منح القرض.

من ح / السلف والقروض بضمان أوراق تجارية أو مالية.

إلى ح / الفائدة

ح / العمولة

ح/ المصاريف

ح / الخزينة (الحسابية الجارية الدائنة).

وعند حلول ميعاد الاستحقاق تميز حالتين إما أن يسدد المقترض وإما أن يمتنع في حالة التسديد:

من ح / الخزينة (الحسابات الدائنة الجارية)

إلى ح / السلف والقروض بضمان أوراق

ونقوم بإلغاء القيد النظامي للضمانات وإعادة الضمان.

من ح/ أصحاب أوراق مالية / تحاري يرسم التأمين.

إلى ح / أوراق مالية / تحاري برسم التأمين.

في حالة عدم التسديد:

إذا لم يتم التسديد يتم بيع الأوراق المالية أو تحصيل الأوراق التجارية ومن المبالغ المجتمعة يتم تسديد القرض بعد إقطاع أية مصاريف إضافية تكبدها البنك ويكون القيد المحاسبي كما يلي:

من ح / الخزينة

إلى ح/ أوراق مالية مباعة أو أوراق تجارية محصلة.

أما قيد التسديد فيكون كما يلي:

من ح / أوراق مالية مباعة – أوراق تجارية محصلة

إلى ح / مصاريف تحصيل أو مصاريف بيع

ح / السلف والقروض بضمان أوراق

ح/ الحسابات الجارية الدائنة–الباقي إن وجد.

المبحث الثالث: العمليات المحاسبية في البنك

المطلب الأول: التعريف بمصلحة المحاسبة

1-التعريف بمصلحة المحاسبة:

تعرف مصلحة المحاسبة على أنها المصلحة التي تقوم بجمع وتنظيم ومراقبة أعمال الوكالة والمصالح الأخرى بهدف اكتشاف الأخطاء إن وجدت وإرسالها إلى المصالح المعنية لتصحيحها.

2-وظائف مصلحة المحاسبة:

- السهر على تطبيق العمليات المحاسبية في إطار القوانين الداخلية للبنك.
- تسير ومتابعة ومراقبة وتحليل الحساباتالتنظيمية، وكذا حسابات الموجودات وحسابات الخزينة.
- متابعة التصحيح المحاسبي للاختلالات في الحسابات
- مراقبة اليوميات المحاسبة.
- مسك الحسابات المجمدة أي تلك الحسابات التي لم يسجل بها أي حركة سواء سحب أو إيداع.

المطلب الثاني: مراحل التسجيل المحاسبي

1-مراحل التسجيل المحاسبي لبعض العمليات التي يقوم بها البنك

1-1-اليومية:

المعالجة المحاسبية عن طريق برنامج الإعلام الآلي وإن لم يتواجد هذا البرنامج الخاص تسجل كل عملية على حدا بالتفصيل.

الجدول رقم 01: اليومية

Compte	Débit	Crédit

وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-2-Centralisation:

هنا تتم مرافقة العمليات المدينة والدائنة أي ضرورة تساوي الجانب المدين والدائن وإن لم يتحقق التساوي يتم التحذير عن طريق الحاسب الآلي.

الجدول رقم 2: Centralisation:

Solde	Crédit	deb

وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-3-الميزان Balance:

هذا القسم يقوم بجمع كل البيانات الخاصة بالصندوق والأخرى الخاصة بالديون يتم تجميعها ليتم معرفة قيمة الرصيد (Solde).

الجدول رقم 3: الميزان

N° Compte	Intitule	Mouvement dédit	Cumule Mouvement crédit	Solde
	Caisse			

1-4-الميزانية Balance:

- يسجل بناء على الميزان (Balance).
- محاسبيا يتم التعبير عنها بمصطلحين Passif/Actif
- القروض يتم التعبير عنها بمصطلحين Emploi/Resouce أي المصادر والاستخدامات وتتكون المصادر أساسا من ودائع الزبائن أو البنوك أو النك المركزي (بنك الجزائر).

1-5-جدول حسابات النتائج TRC: يضم مجموعتين

المجموعة السادسة: التكاليف والنفقات CHARGZ.

المجموعة السابعة: المداخيل PRODUIT

- تضم المجموعة السادسة النفقات بين البنوك، الفوائد المدفوعة للزبائن ومداخيل عمال البنك.

- تضم المجموعة السابعة مختلف العمولات المقبوضة من المقترضين.
- في الميزانية وجدول حسابات النتائج تظهر نتائج الاستغلال ونتائج خارج الاستغلال ولإقامة التحاليل يدرس فقط نتائج الاستغلال.
- نتائج الاستغلال.
- نفقات الاستغلال.
- مداخيل خارج الاستغلال (موارد).
- نتائج خارج الاستغلال.
- نتائج خاصة.
- ضرائب على الأرباح.
- نتيجة صافية.

2-التسجيل المحاسبي:

قبل التطرق إلى التسجيل المحاسبي نعرض باختصار المجموعات الموجودة على البنك استنادا إلى المحاسبة العامة إضافة إلى هيكل الحساب على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

من المجموعة 1-5 حسابات الميزانية.

من المجموعة 6-7 الموارد (TRC).

المجموعة 8 النتائج.

المجموعة 9 خارج الميزانية.

3-هيكل الحساب Compte:

شكل رقم 04: هيكل الحساب الخاص بالزبون

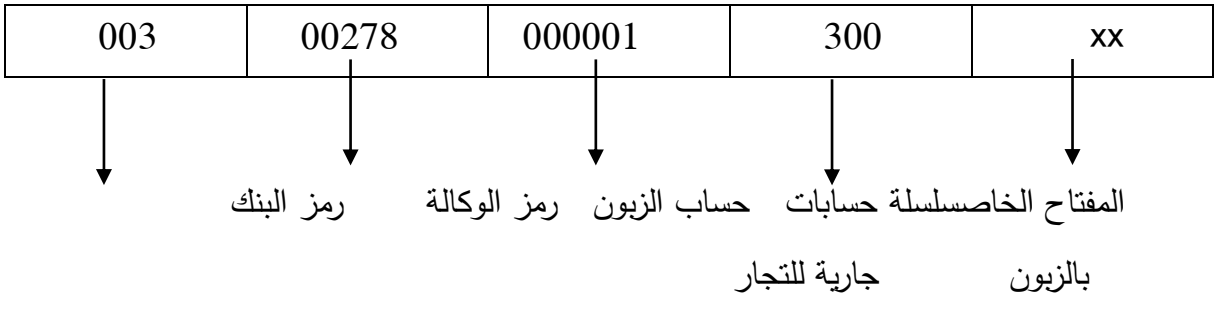

1-6-الإجراءات المحاسبية في حالة اكتشاف غش أو خطأ:

1- تقدير حجم الخطأ.

2- إعداد تقرير المفتشية الجهوية.

3- تصحيح الخطأ محاسبيا.

4- إنتظار المفتشية من أجل غلق الملف أو فرض العقوبات المترتبة عن ذلك.

المطلب الثالث: دراسة لبعض عمليات البنك:

دراسة بعض العمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك.

الحالة (1):

بتاريخ 2012/02/01 قام عميل (A) بفتح حساب جاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقيمة 1000دج.

تعالج العملية حاسبيا في اليومية كما يلي:

حساب مدين	حساب دائن	العملية	مبلغ مدين	مبلغ دائن
10		من د /الصندوق	10000	
	22	إلى د / العميل (A)		10000
		فتح حساب جاري للعميل (A)		

الحالة الثانية:

بتاريخ 2018/03/02 تلقى العميل (A) تحويل من وكالة مليانة بمبلغ 1000000دج

المعالجة المحاسبية:

حساب مدين	حساب دائن	العملية	مبلغ مدين	مبلغ دائن
37		من د / ارتباط الوحدات	10000	
	22	إلى د / العميل (A)		10000
		تحويل مبلغ 1000000إلى حساب العميل (A)		

2-في آخر الثلاثي 2018/03/30 يسجل البنك AGUI بمبلغ 250دج TTC ويسجل العملية كما يلي:

حساب مدين	حساب دائن	العملية	مبلغ مدين	مبلغ دائن
22		من د / العميل (A)	250	
	70	إلى د / إيرادات بنكية		231.67
	341	د / TVA مجتمعة		36.39

ويتم تسجيل مختلف العمليات اليومية ثم معالجتها ثم إعداد وعرض القوائم المالية بصفة دورية لعرض صورة صادقة عن البنك، وكلما كانت المحاسبة دقيقة ومنظمة وخالية من الأخطاء كلما كانت معبرا أكثر عن وضعية البنك وتمكنه من الوصول إلى أهداف.

خلاصة:

تبين لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أنه للبنوك أهمية بالغة في تدعيم النمو الاقتصادي الوطني، كذا يجب أن يكون هناك نظام محاسبي محكم يعتمد على درجة عالية من الكفاءة والدقة في تسجيل العمليات وتبويبها وإيصالها إلى مستخدميها.

الجزائر بدورها عملت على إصلاح النظام البنكي ليتماشي والتطورات الاقتصادية العالمية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والمالية التي أجبرت البنوك على تنظيم مهنة المحاسبة وتبيان كيفية معالجتها للعمليات، بالرغم من وجود بعض العراقيل التي تقف أمام البنوك وهي عدم القدرة على شرح معاملاتها للجمهور حتى تكسب الثقة منه.

خاتمة

خاتمة:

- لقد تبين لنا من خلال دراستنا لضرورة إقامة نظام واضح بين البنوك يسمح بالإطلاع على كيفية معالجة العمليات المحاسبية، وذلك يجعل معاملات البنوك واضحة ومفهومة من قبل الجمهور حتى يبادرنا لاستثمار في أمواله لدى البنوك.
- إن معالجة العمليات محاسبيا له دور فعال إذ أنه يضمن جودة الخدمة البنكية والاطلاع على مختلف العمليات والمعلومات ويعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للبنك بعد إعداد القوائم المالية والمساهمة في عملية اتخاذ القرار.
- لهذا من خلال تناولنا لموضوع دراسة معالجة العمليات المحاسبية البنكية وفق النظام المحاسبي البنكي، تجلت لنا أهمية معالجة العمليات المحاسبية البنكية ومدى فعاليتها في القطاع البنكي خاصة، لأن مختلف تعاملاته بالنقود وبصفة يومية في ظل إصلاح المنظومة البنكية والتحول إلى اقتصاد السوق وما يتبعه من منافسة، حيث توصلنا إلى أن المحاسبة البنكية تتمثل في مجموعة من العمليات وطريقة معالجتها من أجل إعطاء صورة صادقة عن البنك في الكشوف المالية، واستخدام المعلومات من طرف أصحاب القرار لتجنب مختلف المخاطر التي تهدد استمرارية البنك.
- أما عن اختيار صحة فرضيتنا فقد وجدنا أن تقنية المحاسبة البنكية تعتمد بشكل كبير على طريقة معالجة مختلف العمليات التي تحدث في البنك وهي تمثل الجزء المهم داخل البنك، فكلما تمت معالجة مختلف العمليات البنكية بصورة سليمة كلما كانت مختلف العمليات الأخرى تعبر عن صحة المعلومات الموجودة وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا.
- وفي الأخير خلصنا إلى جملة من النتائج التي تليها بعض الاقتراحات التي وجدنا أنها مناسبة لوجهة نظرنا.

نتائج الدراسة:

- إن المحاسبة البنكية تعمل على إعطاء صورة صادقة ودقيقة لمختلف التعاملات البنكية في شكل جداول مالية.
- غياب وجود قواعد وإجراءات للممارسات المحاسبية من شأنه أن يؤدي إلى فوضى في البنوك وعدم القدرة على ضبط المعاملات.
- النظام الآلي سهل عمل المحاسبة البنكية لسرعته في تنفيذ، إلى أن هذا لم يمنع معظم البنوك من الاعتماد على نظام اليدوي لإعداد مجموعة الدفاتر والوثائق المحاسبية والرجوع إليها دائما خاصة عند إعداد التقارير في نهاية السنة المالية.
- مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للتطورات الاقتصادية العالمية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والمالية التي أجبرت البنوك على التفكير السريع والعميق في تحسين الخدمات وتنويعها ووضع مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية.

الاقتراحات:

- لقد عرضنا لأهمية تقنية المحاسبية البنكية، والتي تعتبر جزء من النظام المحاسبي التي تعتمد على معالجة مختلف العمليات البنكية توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

1-يجب على الإدارة العامة للبنك، وضع العديد من اللوائح والإجراءات الخاصة بنظامها المحاسبي حتى يكون معلوم لدى مختلف الموظفين، والتركيز على التقييم اليومي لمختلف العمليات من يتم معالجة الأخطاء في الوقت المناسب.

2-ضرورة الاعتماد على البرامج الآلية في تسجيل العمليات البنكية.

3-على البنك التكيف مع التطورات الحاصلة في المجال المصرفي خاصة في قدرته على معالجة مختلف العمليات في أقل وقت بأقل تكلفة.

4-إجراء تربصات ودورات تكوينية للمحاسبين في البنك من أجل المعرفة الجيدة بالقواعد والطرق والمحاسبية في مجال البنوك.

آفاق البحث:

لا شك أن رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة لتناول كل شيء بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضافي إليها بعض المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- الممارسات المحاسبية ودورها في أداء البنوك.
- فعالية المحاسبة البنكية على أداء البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.

2- رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار الصفا، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

3- فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2008.

4- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

5- محمد بوتين، المحاسبة العامة في المؤسسة، د م ج، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2003.

6- وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ج1، 2007.

رسائل جامعية:

1-درحمون هلال، المحاسبة التحليلية، نظم معلومات للتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005.

2-بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

3-لمياء بوطبة، المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية وفق النظام لمحاسبي المالي، تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص فحص ومراقبة ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013/2012.

الكتب بالفرنسية:

1- Henri Calveri, méthodologie de l’analyse financiéredes et ablissement de credit, 2 emeedition, economica, paris fevrier 2002.